

سياسات مكافحة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في تونس

Fighting Corruption within the Framework of Transitional Justice in Tunisia

تُسلط هذه الدراسة الضوء على الربط القانوني الذي حصل في تونس بين العدالة الانتقالية وسياسات مكافحة الفساد من أجل تقييم هذه السياسات، وتتبع آثار ذلك في عملية التحوّل الديمقراطي. وترصد بعض الصعوبات القانونية والواقعية التي أثّرت سلبياً في جهود هيئة الحقيقة والكرامة والجهات القضائية في ما يتصل بالمحاسبة والمصالحة مع المتورطين في أفعال الفساد. وتعرض الأبعاد المستقبلية للعدالة الانتقالية في ظلّ ما أُقرّ ونقّذ في تونس من سياسات وتدابير وقائية ذات صبغة شاملة، أو ذات صبغة سياسية تساعد على مكافحة الفساد، ومن شأنها أن تشكّل رافعةً لمسار التحوّل الديمقراطي.

كلمات مفتاحية: مكافحة الفساد، عدالة انتقالية، محاسبة، مصالحة، وقاية، تحوّل ديمقراطي.

This research examines the connection between transitional justice and combating corruption in Tunisia. The study highlights some of the legal and practical impediments to the work of the Truth and Dignity Commission, which prevent it from fulfilling its objectives related to determining the accountability and reconciliation. This research also investigates perspectives of preventing corruption related to democratic transition in Tunisia.

Keywords: Combating Corruption, Transnational Justice, Accountability, Reconciliation Preventing Corruption, Democratic Transition.

مقدمة

أخذ الاهتمام بظاهرة الفساد المالي منحى غير مسبوق في تونس بعد ثورة الحرية والكرامة؛ ثورة 14 جانفي 2011. لم يولد هذا الاهتمام من فراغ، لأن الفساد كان عاملاً محرّكاً للثورة التونسية، مثلما دلّت مظاهر الاحتجاج الشعبي المصاحبة للثورة التي ربطت شعاراتها المرفوعة بين استشرء البطالة وغياب التنمية، والتصرف غير الرشيد في المال العام واحتكار الثروات الوطنية من جانب رئيس الدولة الأسبق زين العابدين بن علي وعائلته والمُقرّبين من رجال الأعمال⁽¹⁾.

اتخذ التعامل مع ظاهرة الفساد بعد الثورة سبيلين: يتوغل أولهما في الماضي بحثاً عن أفعال الفساد التي ارتكبت من أجل كشف الحقائق المرتبطة بها ومحاسبة الأشخاص الضالعين فيها، في حين يتطلّع السبيل الثاني إلى المستقبل عن طريق إصلاح مؤسسات الدولة ووضع ما يلزم من نصوص وآليات تضمن محاصرة الفساد وانحساره. وسنّت الدولة التونسية، من أجل تحقيق تلك الأهداف، قانون العدالة الانتقالية الذي أعدّ وفق مقاربة تشاركية، جمعت الجهات الرسمية ممثلة في وزارة العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية المهتمة بنشر مبادئ العدالة الانتقالية وآلياتها⁽²⁾.

تبنى قانون العدالة الانتقالية تعريفاً واسعاً للعدالة الانتقالية مقتبساً من المعايير الدولية، وغير مقتصر على العدالة الجزائية التي تستهدف محاسبة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في فترة ما بعد الصراع أو الحكم الاستبدادي، بل يتجاوزها من أجل تحقيق أهداف أخرى تُضفي على العدالة الانتقالية أبعاداً رمزية وتاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية⁽³⁾. وقد ورد في الفصل الأول من القانون المذكور أن العدالة الانتقالية هي "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا وردّ الاعتبار لهم بما يحقّ المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان"⁽⁴⁾.

1 تبدو مشكلة الفساد المالي حاضرة من خلال بعض الشعارات، مثل شعار "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق"، ينظر: عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)؛ مجموعة الأزمات الدولية، الانتقال المعطل في تونس: فساد مالي ونعرات جهوية، تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رقم 177 (10 أيار/ مايو 2017)، شوهد في 2019/7/1، في: <https://bit.ly/2B8UxMA>؛ العربي صديقي، "التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركّب"، موجز السياسة، مركز بروكنج، الدوحة، كانون الثاني/يناير 2019، شوهد في 2019/7/1، في: <https://brook.gs/2Xfg2Yo>؛ حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في العالم العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 17-34؛

Béatrice Hibou, *La force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie* (Paris: La découverte, 2006).

2 تُمكن المقاربة التشاركية من استيعاب التأثيرات الآتية من الفئات المعنية بالقانون؛ ما قد يفتح الباب أمام الرغبة في تغليب بعض المصالح، لكن تسعى التشاركية، في جوهرها، لترجمة تلك المصالح إلى حلول يسهُل قبولها لاحقاً من الجميع، ينظر: وحيد الفرشيشي [وآخرون]، العدالة الانتقالية في تونس وصدر القانون! أكتوبر 2011 /ديسمبر 2013 (تونس: مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية؛ الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية؛ UNDP، 2014)، شوهد في 2019/3/10، في: <https://bit.ly/2UtLnpR>

3 ينظر: مولاي أحمد مولاي عبد الكريم، "الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية مقارنة أولية"، تبين، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 17.

4 "القانون عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 والمتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 105 (31 كانون الأول/ديسمبر 2013)، ص 4335. وقد تمّ تنقيح هذا القانون بقانون العدالة الانتقالية لاحقاً بواسطة "القانون الأساسي عدد 17 لسنة 2014، مؤرخ في 12 جوان 2014، يتعلق بأحكام متصلة بالعدالة الانتقالية وبقضايا مرتبطة بالفترة الممتدة بين 17 ديسمبر 2010 و28 فيفري 2011"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 48 (17 حزيران/ يونيو 2014)، ص 1619.

تضمن قانون العدالة الانتقالية إضافتين مهمتين تتمثل أولاهما في تحميل العدالة الانتقالية عبء مكافحة الفساد في ظل مقارنة شاملة لحقوق الإنسان، ساعد على تبنيتها التركيز المتنامي دولياً على خطورة آثار الفساد على حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽⁵⁾. وينصرف المفهوم القانوني للفساد في سياق العدالة الانتقالية الجزائية إلى الأفعال التي صُنفت بوصفها جرائم فساد، والتي ارتكبت بين أول تموز/ يوليو 1955 وصدور قانون العدالة الانتقالية في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2013؛ ما يعني السعي لتحديد المسؤوليات عن جرائم الفساد المالي والاعتداء على المال العام المرتكبة من الأشخاص المتورطين، سواء كانوا راشين أو مرتشين، فاعلين أصليين أو شركاء، مستغلين ووظائفهم ونفوذهم أو مختلسين أموالاً عامة، وسواء تورطوا في إسناد عقود وصفقات وامتيازات إلى الغير من دون وجه حق، أو تريبّحو لفائدتهم الشخصية أو لفائدة أقاربهم أو أحزابهم ومنظماتهم ومؤسساتهم الاقتصادية⁽⁶⁾.

أما الإضافة الثانية المهمة، فتتمثل في تحميل العدالة الانتقالية هدف المساهمة في إرساء ضمانات الانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي، وهي مسألة أكدتها بعض الدراسات الحديثة التي أشارت إلى أنه "في الوقت الذي يعتبر تحقيق السلم والديمقراطية هدفاً عرضياً للعدالة التقليدية، فإنه يمثل هدفاً جوهرياً للعدالة الانتقالية يجب تحقيقهما"، ولذلك "أصبح لزاماً أن تكون العدالة الانتقالية - بوصفها آلية لمعالجة تركة غياب الديمقراطية في الممارسات السلطوية - آلية للمطالبة بالديمقراطية وتحقيقها، لكون الديمقراطية العلاج الوحيد القادر على منع تكرار الأخطاء التي تريد هذه العدالة الانتقالية أن تُعالجها بإجراءاتها المؤقتة"⁽⁷⁾.

يُفرض الربط بين مكافحة الفساد والانتقال الديمقراطي إلى تصور خاص لمكافحة الفساد يتميز بالانزياح عن الحلول التقليدية التي يطغى عليها البعد الجزائي، والتي تعتمد الدولة في الأوضاع العادية لمحاصرة الفساد⁽⁸⁾. وتمثّل العدالة الانتقالية بما يمكن أن تحققه من مكاسب مستقبلية، مثل استرجاع بعض الأموال المنهوبة وتحقيق المصالحة والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وخاصةً تطهير الحياة السياسية وتأمين الانتقال نحو الديمقراطية، السبيل الذي يساعد على تصوّر حلول نسبية تُيسر تحقيق الأهداف المنشودة. ومن هذا المنطلق، نظر الباحثون إلى العدالة الانتقالية بوصفها حلقة من الحلقات الأساسية للإصلاح السياسي الذي يهدف إلى بناء نظام ديمقراطي قائم على دولة القانون والعدالة بمعناها الشامل⁽⁹⁾.

5 يظهر الربط في استعمال قانون العدالة الانتقالية مصطلحات "الانتهاكات المتعلقة بتزوير الانتخابات وبالفساد المالي والاعتداء على المال العام" للإشارة إلى أفعال الفساد. ينظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان (5 كانون الثاني/ يناير 2015) (73/A/HRC/28)، شوهده في 26/1/2018، في: <https://bit.ly/2HIL7FH>

6 ينظر: الفصل 17 من القانون رقم 53 لسنة 2013.

7 مولاي عبد الكريم، ص 18؛ ينظر أيضاً: نهى أبو الذهب، "سياسات العدالة الانتقالية في السياقات السلطوية: الحالة المصرية"، موجز السياسة، مركز بروكجز، الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر 2017، شوهده في 10/3/2019، في: <https://brook.gs/2TErrDl>

8 حمادي الرديسي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، سياسات عربية، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 5؛ راوية توفيق، "هل الدولة والمجتمع مستعدان في مصر للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية؟ دروس من جنوب أفريقيا"، سياسات عربية، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014)، ص 90؛ كمال عبد اللطيف، "العدالة الانتقالية والتحويلات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"، سياسات عربية، العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، ص 92؛ الحبيب بلكوش، "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي"، سياسات عربية، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 77؛ إدريس لكريني، "العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي: مقارنة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي"، في: مجموعة مؤلفين، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)؛ مجموعة مؤلفين، الثورات العربية: عصر التحول الديمقراطي ومآلاته (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

9 عمر البوبكري، "مسار العدالة الانتقالية: تقييم التجربة وأفاقها"، جريدة الصباح، 2016/5/8.

يقتضي تمحيص الربط الذي حصل بين مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية طرح السؤال المحوري: ما مدى مساهمة خيار مكافحة الفساد بمنطق العدالة الانتقالية وآلياتها في خدمة مسار الانتقال الديمقراطي في تونس؟

تستوجب الإجابة عن هذا السؤال التعمق في دراسة الهدفين المحوريين اللذين يسندان خيار إدماج مكافحة الفساد في إطار مسار العدالة الانتقالية، المتمثلين في المساعدة على محاسبة مرتكبي أفعال الفساد وتحقيق المصالحة الوطنية وضمان الشروع في إصلاح مؤسسات الدولة بما يضمن محاصرة الفساد. وسيتم ذلك، من خلال عرض معالجة الانتهاكات المتعلقة بالفساد باعتبارها سبيلاً إلى تطهير الحياة السياسية، وإقرار التدابير الوقائية ضد الفساد باعتبارها سبيلاً إلى ترسيخ الخيار الديمقراطي.

أولاً: معالجة الانتهاكات المتعلقة بالفساد سبيلاً إلى تطهير الحياة السياسية

تُبنى العدالة الجزائية التقليدية على تتبع المجرمين من أجل محاكمتهم، وإصدار العقوبات المناسبة وإنفاذها بقطع النظر عن نتائجها. أما في إطار العدالة الانتقالية، فإنّ للنتائج اعتباراً خاصاً؛ ما يؤثر، ضرورةً، في الآليات التي يجب اعتمادها لتحقيق العدالة. وتبعاً لذلك، تدور العدالة الانتقالية بين ضمان عدم الإفلات من العقاب عن طريق محاسبة المتورطين في جرائم الفساد وتحديد المسؤوليات، والتأسيس للمستقبل وطّي ملف الماضي عن طريق المصالحة.

1. محاسبة المتورطين في الفساد

انطلقت في تونس محاسبة المتورطين في جرائم الفساد المرتكبة خلال فترة الاستبداد مباشرة بعد ثورة الحرية والكرامة، في وضع اتّسم، بعد هروب رئيس الدولة الأسبق زين العابدين بن علي، في 14 كانون الثاني/يناير 2011، بتداخل الصلاحيات بين السلطات نتيجة تعليق العمل بدستور عام 1959 وغلبة المنطق الثوري على التقيّد بالإجراءات القانونية التي كانت موجودة في تلك المرحلة⁽¹⁰⁾. وطغت في بداية الأمر موجة من "المحاسبة الشعبية"، مبنية على شُبهات فساد، وظهرت من خلال رفع شعار "ديقاج" أو "ارحل"، في وجه عدد من الوزراء وكبار موظفي الدولة ومسؤولي المؤسسات والإدارات العمومية في المركز والجهات الداخلية للدولة⁽¹¹⁾. وامتدت هذه الموجة لتشمل عدداً كبيراً من رجال الأعمال الذين كانت لهم معاملات اقتصادية داخل الدولة وخارجها، والذين حصلوا في ظل النظام السابق على امتيازات بطرائق غير قانونية⁽¹²⁾.

بدأت الأمور تنتظم قانونياً في مرحلة لاحقة مع صدور مجموعة من القوانين والقرارات الهادفة إلى محاسبة المتورطين في الفساد واسترجاع الأموال المكتسبة بطرائق غير شرعية، مثل المرسوم المتعلق بمصادرة جميع الأموال المنقولة

10 عياض بن عاشور، تونس: ثورة في بلد الإسلام، ترجمة فتحي بن الحاج يحي (تونس: سيراس للنشر، 2018).

11 مجموعة الأزمات الدولية، تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد، تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عدد 168، ترجمة من الفرنسية (بروكسال: 3 أيار/مايو 2016)، شوهده في 2019/7/1، في: <https://bit.ly/3d3w9A5>; وحيد الفرشيشي [وآخرون]، العدالة الانتقالية في تونس: غياب إستراتيجية واضحة وغلبة الارتجال (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2012).

12 ينظر: تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد، ص 19.

والعقارية والحقوق المكتسبة، بعد 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، الراجعة إلى مجموعة من الأشخاص، على رأسهم بن علي وزوجته⁽¹³⁾.

اتسمت محاولة كشف الحقائق وتحديد المسؤوليات منذ عام 2011 باللجوء إلى لجان مستقلة؛ فكان أول قرار، بعد إنشاء لجنة التقصي في أحداث العنف والقتل التي حصلت إبّان الثورة، إنشاء لجنة للتقصي في أفعال الفساد والرشوة التي ارتكبت خلال فترة حكم بن علي⁽¹⁴⁾. ووثقت هذه اللجنة أهم أعمالها في تقرير صدر في عام 2012، وقد تضمّن عينات من جرائم الفساد المالي والاعتداء على المال العام التي امتدت إلى مجال العقارات السكنية والفلاحية والجبالية، مروراً بالقطاع السمعي البصري والقطاع المالي البنكي. كما شمل الفساد العقود والصفقات العمومية والرخص ومختلف القرارات الإدارية⁽¹⁵⁾. وخلص التقرير إلى أنّ البلاد التونسية كانت تحت حكم الرئيس الأسبق "ضحية لمنظومة رشوة وفساد [...] تكوّنت بصورة تدريجية وتدعّمت شيئاً فشيئاً، فأحكمت قبضتها على الدولة والمجتمع، وتجسّمت عناصرها خاصة داخل عدد من المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية للدولة، وكذلك في عدد من الجماعات العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية. كما شملت منظمات سياسية، وعلى رأسها التجمع الدستوري الديمقراطي، وأخرى اجتماعية، وعدداً من وسائل الإعلام والاتصال"⁽¹⁶⁾.

أكدت هيئة الحقيقة والكرامة التي أنشئت في عام 2014، واستمرت في العمل مدة خمسة أعوام، المعطيات التي توصلت إليها لجنة التقصي في أفعال الفساد والرشوة، فقد رصد تقريرها النهائي الصادر في أواخر عام 2018 عدد التجاوزات المرتكبة في المجال العقاري والمالي والبنكي والجبالية، وسوء التصرف في الثروات الطبيعية والمؤسسات العمومية وبعض أجهزة الدولة مثل أجهزة الجمارك⁽¹⁷⁾.

ساهمت التقارير المتعددة في فهم طبيعة الفساد الذي ضرب البلاد التونسية خلال فترة الاستبداد، وهو صنف خطر يُطلق عليه الباحثون "الفساد الكبير"، أو "الفساد المؤسسي"، أو "الفساد النسقي"، مقارنة بـ "الفساد الإداري"، أو "الفساد الصغير". تتبع خطورة الفساد الكبير من استشرائه في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتورط عددٍ مهم من كبار المسؤولين والموظفين في الدولة ورجال الأعمال⁽¹⁸⁾.

كان من المفترض أن يدفع انكشاف الفساد وشبكاته الأجهزة القضائية إلى القيام بدور حاسم في المحاسبة؛ باعتبار أن تحديد المسؤولية عن الأفعال هو من صميم عمل الجهات القضائية التي تعهّدت منذ عام 2011 بعدد من الملفات المتعلقة بالفساد المالي والاعتداء على المال العام، لكنّ عمل القضاء اتسم بالارتباك نتيجة معطيات متداخلة؛ إذ كان

13 "المرسوم عدد 13 لسنة 2011، المؤرخ في 14 مارس 2011، المتعلق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية، كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 47-2011 المؤرخ في 31 مايو 2011"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 18 (18 آذار/ مارس 2011).

14 ينظر مثلاً: نائلة شعبان، "مكافحة الفساد والرشوة ومسار الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال تجربة اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد"، في: تقييم الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 3 سنوات (تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية؛ مؤسسة كونراد أدناور، 2014)، ص 74، شوهد في 2020/6/13. في: <https://bit.ly/3fjUjrO>.

15 الجمهورية التونسية، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد (تونس: 2012)، ص 1.

16 المرجع نفسه.

17 الجمهورية التونسية، هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير الختامي الشامل (تونس: كانون الأول/ ديسمبر 2018)، شوهد في 2019/4/25. في: <https://bit.ly/37qv1pf>

18 الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.

القضاء يشكو، بصفة عامة، من فقدان الثقة بسبب توظيف النظام السابق له قبل الثورة، ونتيجةً للتدخل المفرط في سير أعماله بعد الثورة بطرائق متعددة، مثل التداول الإعلامي غير المتحفظ، وعدم الانصياع إلى الأحكام والقرارات القضائية، والتهجّم على القضاة وافتحام أماكن عملهم من المتقاضين بهدف التأثير في التحقيقات الجارية، وأحياناً من أجل إطلاق سراح بعض المشتبه فيهم⁽¹⁹⁾. كما أدّى عدم تمسّس القضاة بهذا الصنف من القضايا إلى ارتكاب أخطاء إجرائية كان لها آثار سلبية في مجال استرجاع الأموال المنهوبة في الخارج على وجه الخصوص⁽²⁰⁾.

تجلى الارتباك في مستوى عمل القضاء بصنفيه العدلي والإداري، فقد تعهّد جهاز القضاء الإداري بالنظر في عدد من القضايا، مثل الطعون المتعلقة ببطلان بعض الصفقات العمومية أو القرارات المتعلقة بالجباية أو بمصادرة أموال وممتلكات، كما تعهّد بشأن بعض الطعون الرامية إلى إلغاء القرارات التي عُزل بموجبها بعض الموظفين العموميين من أجل شبهات فساد، مثل بعض القضاة الذين أعتهم السلطة التنفيذية مباشرة بعد الثورة⁽²¹⁾.

أما في مستوى القضاء العدلي - الذي كان متعهّداً بالنظر أساساً في القضايا ذات الصبغة الجزائية المتعلقة بالأشخاص المتهمين بارتكاب أفعال فساد - فاتسم عمله بالبطء الشديد نتيجة كثرة الملفات، وبقي عاجزاً عن إصدار الأحكام في القضايا المرفوعة إليه. وحاول قانون العدالة الانتقالية إحداث نقلة نحو محاسبة منضبطة من حيث الوسائل والأهداف بأن حصر مهمة المحاسبة في ملفات العدالة الانتقالية - سواء اتصلت بانتهاكات حقوق الإنسان أو بأفعال الفساد - بين أيدي هيئة الحقيقة والكرامة، وهي جهة غير قضائية تتولّى البحث والتقصي، وإحالة الملفات التي كوّنتها إلى الدوائر القضائية المتخصصة في العدالة الانتقالية، وهي جهة قضائية ذات صبغة جزائية⁽²²⁾.

لم تتمكن الدوائر القضائية المتخصصة في العدالة الانتقالية من التقدّم في معالجة ملفات الفساد التي أُحيلت على أنظارها من هيئة الحقيقة والكرامة في مجال مكافحة الفساد. ويعود هذا الضعف أساساً إلى أن تلك الدوائر عملت في ظروف مشابهة لسائر الأجهزة القضائية، والحال أن الهدف من بعثها هو تكوين جهاز نموذجي يتمتع بوسائل عمل عصرية تُمكن من تجاوز عوائق تقليدية تتصل بإثبات الوقائع والأفعال في جرائم الفساد.

الخلاصة أن أجهزة الدولة الرسمية، وعلى رأسها هيئة الحقيقة والكرامة، لم تتمكن من إنجاز مهمة البحث والتقصي في جرائم الفساد السابقة على أفضل الوجوه بسبب عدم تعاون بعض أجهزة الدولة معها؛ ما أثر بدوره في جهود المحاسبة القضائية، وكان من المفترض أن تساعد آلية الصلح المنصوص عليها في قانون العدالة الانتقالية على تحقيق المصالحة وتجاوز العراقيل التي تُعطل عمل القضاء.

19 الفرشيحي [وآخرون]، العدالة الانتقالية في تونس.

20 تمكّنت الدولة التونسية بصورة استثنائية في عام 2012، وبواسطة آلية التعاون القضائي مع دولة قطر، من استرجاع مبلغ يناهز 28 مليون دولار أميركي كان مودعاً على ذمة زوجة الرئيس السابق في أحد البنوك في لبنان، ينظر:

Nadia Haddaoui, "Tunisie: Le bilan pathétique de la restitution des biens mal acquis du clan Ben Ali," *Nawat*, 5/2/2015, accessed on 13/6/2020, at: <https://bit.ly/2XVon7b>

21 مروان الديماسي، "المراسيم المتخذة في المرحلة الانتقالية: قراءة على ضوء قواعد الشرعية الدستورية ومقتضيات التشريعية الثورية"، في: أحمد السوسي [وآخرون]، في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية (تونس: مجمع الأطرش، 2015)، ص 167.

22 منح قانون العدالة الانتقالية الهيئة سلطة تقديرية تُتيح لها إمكان فرز الملفات التي تحوي انتهاكات من دعمها، وإجراء الصلح أو رفضه وإصدار قرارات إحالة إلى القضاء أو حفظ ما تراه مناسباً من ملفات، جاعلاً بذلك جهاز النيابة العمومية مجرد همزة وصل بين الهيئة والدوائر القضائية المتخصصة في قضايا العدالة الانتقالية، ينظر: القانون الأساسي عدد 17 لسنة 2014.

2. المصالحة مع المتورطين في الفساد

تمثل "المصالحة" هدفاً رئيساً من أهداف العدالة الانتقالية التي تسعى لتجاوز تركة الماضي والتأسيس لمستقبل يخلو من الاستبداد والفساد في ممارسة السلطة وفي المجتمع على حدّ سواء. وقد عرّف أحد الباحثين في هذا السياق المصالحة بأنها "الجهود الرامية إلى إرساء السلام والثقة بين المواطنين وبين الخصوم القدامى"⁽²³⁾.

تجد المصالحة بما تعنيه من طيِّ لصفحة الماضي أرضية مواتية لها في مجال مكافحة الفساد لعدة اعتبارات، أهمها الطبيعة الاقتصادية لهذه الجرائم التي تتطلب مقاومتها بعض الخصوصية، مقارنة بالجرائم الأخرى؛ إذ يمكن تغليب الغايات النفعية مثل المحافظة على كيان بعض الشركات ضدّ الانهيار ودفع المتورطين في الفساد أموالاً مقابل غلق الملفات؛ بما يُمكن الدولة من استرجاع كل الأموال المنهوبة أو جزء منها⁽²⁴⁾. وعلى هذا الأساس، نلاحظ أن "الصلح" مع المتورطين في الفساد، وخاصةً الفاعلين الاقتصاديين، مثل الشركات على وجه الخصوص، يمثل اليوم إحدى الآليات الرئيسية المعتمدة في القوانين الحديثة لمكافحة الفساد⁽²⁵⁾.

لم تعمل آلية الصلح في السياق التونسي بالكيفية التي تحقق المصالحة وتضمن الوصول إلى أهدافها. فمن جهة أولى، لم يشكل السلاح الجزائي أداة ضاغطة لإنجاز الصلح نتيجة ضعف المحاسبة القضائية التي عزّزت احتمالات إفلات المتورطين في الفساد من العقاب.

من جهة ثانية، تأرجحت آلية الصلح، التي اعتمدت عليها هيئة الحقيقة والكرامة في مجال الانتهاكات المتعلقة بالفساد المالي والاعتداء على المال العام، بين فرضية "انقضاء الدعوى العمومية أو إيقاف المحاكمة أو إيقاف تنفيذ العقوبة" وفرضية نقض الصلح بعد حصوله والشروع في تنفيذه⁽²⁶⁾. وكان من المفترض أن يدفع تعدّد الاحتمالات نحو تغليب آلية الصلح، لكنه انتهى إلى إرسال رسالة إلى المعنيين مفادها أن إبرام الصلح مع إمكان نقضه لا يشكل حلاً نهائياً.

من جهة ثالثة، سعت السلطة السياسية المنبثقة من الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2014 إلى تعطيل أعمال هيئة الحقيقة والكرامة بطريقة قانونية وأخرى واقعية. فمن الناحية القانونية صادق مجلس نواب الشعب في أواخر عام 2017 على مشروع قانون يتعلق بالمصالحة في المجال الإداري، أدى إلى إعفاء الموظفين العموميين المتورطين في أفعال الفساد من المسؤولية الجزائية⁽²⁷⁾. أما من الناحية الواقعية، فعطلت السلطة التنفيذية، عن طريق مؤسسة

23 مولاي عبد الكريم، ص 30.

24 المرجع نفسه.

25 Akila Taleb, "Les procédures de Guilty Plea: Plaidoyer pour le développement des formes de justice négociée au sein des procédures pénales modernes," *Revue internationale de droit pénal*, vol. 83, no.1 (2012), p. 89.

26 الفصل 45، فقرة 2 من قانون العدالة الانتقالية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 48.

27 "القانون الأساسي عدد 62-2017 المؤرخ في 24 أكتوبر 2017 المتعلق بالمصالحة في المجال الإداري"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 85 (24 تشرين الأول/ أكتوبر 2017)، ص 3625. سعت رئاسة الجمهورية لاستصدار قانون للمصالحة في المجال الاقتصادي والمالي يتضمن العفو عن موظفي الدولة ورجال الأعمال المتورطين في أفعال فساد. وواجه المشروع دعات فعل، ترجمتها تحركات احتجاجية في إطار حملة أطلق عليها "مانيش ماساح"، كما تعرّض المشروع لانتقادات من بعض الخبراء الذي آخذوه بمخالفة الدستور التونسي في ما قضى به من ضرورة تقيد الدولة بمسار العدالة الانتقالية واحترام صلاحيات هيئة الحقيقة والكرامة، ينظر:

Pablo de Greiff, "Analyse du Projet de loi organique relative aux procédures spéciales concernant la réconciliation dans les domaines économique et financier," Rapporteur spécial sur la promotion de la vérité, de la justice, de la réparation et des garanties de non-répétition, accessed on 13/6/2020, at: <https://bit.ly/2tUKdb1>

المكلف العام بنزاعات الدولة، إجراءات الصلح مع رجال الأعمال المتورطين في الفساد التي تشرف عليها هيئة الحقيقة والكرامة؛ ما أدى إلى تمتعهم بعفو واقعي، ويعني هذا الأمر تجاوزاً للدستور وقانون العدالة الانتقالية وتكريساً للإفلات من المحاسبة وعدم إرجاع الأموال المنهوبة⁽²⁸⁾.

يمكن القول إن العدالة الانتقالية المتصلة بمكافحة الفساد تأرجحت في مجال المصالحة بين توجهٍ يميل إلى كشف الحقائق والمحاسبة واسترجاع الأموال المنهوبة من ناحية، وتوجهٍ يُعطي الرغبة في الصلح الذي يطوي صفحة الماضي من دون محاسبة، ومن دون إرجاع تلك الأموال من ناحية أخرى. ففي حين يرى البعض أن المصالحة من دون محاسبة تعني الإفلات من العقاب، ولا تساعد على استعادة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون وتحقيق التنمية العادلة، يرى آخرون في الصلح الجزائي مدخلاً لابتزاز طبقة السلطة والفاعلين السياسيين لرجال الأعمال، وهو ما لا يضمن المصلحة العامة الكامنة فيه، ولا يساعد على إيجاد الحلول الضرورية لمشكلات المواطنين الاجتماعية والاقتصادية⁽²⁹⁾.

الحقيقة أن العدالة الانتقالية المتصلة بمكافحة الفساد ارتبطت في تونس بالإجراءات الثورية التي اتُخذت، بعد قيام الثورة، ضد رجال الأعمال الذين تعلّقت بهم شُبّهات أو قضايا فساد؛ ما أعطى انطباعاً مفاده أن المسار تغلب عليه الصبغة الانتقامية، ولا يفتح صفحة جديدة نحو المستقبل.

ساهم عدم إنجاز المصالحة الاقتصادية، طبقاً لآليات العدالة الانتقالية، بالإبقاء على تداول حجم من الأموال مصدرها الفساد في الحياة العامة؛ ذلك أن بقاء رجال الأعمال تحت طائلة الابتزاز السياسي، يدفعهم إلى البحث عن الحماية والحصانة عن طريق ضخ أموال في الحياة السياسية وتمويل نشاطات سياسية تُحقّق لهم تلك الغاية. لذلك، يمكن القول إن المصالحة الاقتصادية أضحت ضروريةً من أجل تطهير الحياة السياسية من المال الفاسد ودعم مسار الانتقال الديمقراطي. غير أن ذلك يبقى مطلباً صعب المنال، ما دام لم يقع التركيز على الغايات الجوهرية للعدالة الانتقالية والمصالحة في السياق الوطني؛ ذلك أن كل تجربة للعدالة الانتقالية، وإن تعددت التجارب، تبقى محكومة ببعض الخصوصية⁽³⁰⁾. ولعل أهم ما يجب الانتباه إليه هو أن العدالة الانتقالية، خلافاً للعدالة الشكلية، لا ترتبط كثيراً بأسس ثابتة، أو سوابق جامدة، "وإنما منطلقها هو حالة وضع قائم بأبعاده القانونية والسياسية والإنسانية، حيث يعرف فيه الجميع منزلتهم السابقة والجديدة، ويعملون على خلق وضع جديد من طريق تمسُّ يوازي بين الأهداف على اختلافها وتنافسها"⁽³¹⁾.

قد تبدو المصالحة الاقتصادية في ظاهرها مؤشراً دالاً على ضعف الدولة وعجزها عن محاسبة الفاسدين، وهو رأي يحتمل الصواب؛ إذ ساهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتقلبة في تونس في إضعاف أجهزة الدولة، بما في ذلك هيئة الحقيقة والكرامة، ما جعل الدولة عاجزة عن أن تردع الفساد، سواء بالترهيب أو بسياسات المهادة

28 وحيد الفرشيشي، "هل تلتزم الدولة بتنفيذ نظام العدالة الانتقالية؟"، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي "الدستور التونسي على محك السياسة"، جمعية البحوث في الانتقال الديمقراطي، تونس، 25-26/1/2019.

29 تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد.

30 مولاي عبد الكريم، ص 18؛ الرديسي ص 11؛ مروة فكري، "مصالحات غير مكتملة: قراءة نقدية في كتاب ثورات لم تنته: اليمن وليبيا وتونس بعد الربيع العربي"، سياسات عربية، العدد 38 (أيار/ مايو 2019)، ص 128.

31 مولاي عبد الكريم، ص 23.

والترغيب. غير أن المصالحة الاقتصادية قد تُساعد اليوم الدولة على استعادة عافيتها؛ إذ تُمكنها من التخلص من تركة الاستبداد، فلا تتعطل خطواتها نحو المستقبل، كما تُحسّن قدرتها على إنجاز مهماتها، وخصوصًا المتصلة بتحقيق الانتعاش الاقتصادي بصفته شرطًا رئيسًا لنشأة دولة قوية تتزاج فيها الديمقراطية بالأمن والحرية والرفاه، وذلك شرط لمكافحة الفساد مستقبلاً⁽³²⁾.

ثانيًا: الوقاية من الفساد سبيلًا إلى ترسيخ الديمقراطية

لا تتوقف العدالة الانتقالية المتصلة بمكافحة الفساد عند الماضي، بل تتطّلع إلى المستقبل بواسطة عملية إصلاحية شاملة ذات صبغة وقائية تسعى لمنع تكرار الأفعال التي ارتكبت سابقًا. ومن خصائص تجربة العدالة الانتقالية في تونس أن الشروع في الإصلاحات لم ينتظر نهاية مسار العدالة الانتقالية، بل كان متزامنًا معه. وتتخذ بعض تلك الإصلاحات الهادفة إلى الوقاية من الفساد صبغة شاملة، في حين تكتسي بعض الإصلاحات الأخرى صبغة سياسية.

1. دور الإصلاحات الشاملة في الوقاية من الفساد

تتجه اليوم مختلف دول العالم نحو استنباط حلول لمكافحة الفساد تتلاءم مع تطوّر هذه الظاهرة المُعقّدة، وهو تطور مرتبط - من ناحية - بما تشهده الدول من تحولات في مستوى هياكلها ومؤسساتها والوظائف الموكلة إليها، كما أنه يرتبط - من ناحية أخرى - بالتحولات الاقتصادية العالمية التي أفضت إلى فتح الحدود أمام رأس المال على نحو غير مسبوق، وسمحت بإمكانات للاستثمار واكتساب الملكية وتحويل الأموال الحر عبر الدول بواسطة البنوك التقليدية، أو باعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة، وما تنفتح عليه هذه العولمة من عولمة للفساد والجريمة، بصفة عامة، من حيث الأطراف المتدخلة ووسائل ارتكابها أو إخفاء آثارها⁽³³⁾.

تبعًا لذلك، لم تُعد مكافحة الفساد مكافحة للرشوة في شكلها التقليدي، بل أصبحت الدول تميل إلى محاصرة الفساد بواسطة التجريم، والوقاية من أفعال متعددة تبدأ برشوة الموظف العمومي الوطني، وتتجاوزها لتشمل رشوة الموظف العمومي الأجنبي وموظفي المنظمات الدولية الحكومية، والاستيلاء على الأموال العمومية أو سوء التصرف فيها، أو تبديدها واستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع وغسل الأموال، كما تسعى الدول جاهدة اليوم لعدم إغفال الرشوة التي تضرب القطاع الخاص وتتورط فيها مؤسسات وشركات وطنية ومتعددة الجنسيات؛ ما يؤثر في إمكانات المنافسة الحرة والنزيهة⁽³⁴⁾.

بعد الثورة، بانّت في تونس الحاجة إلى إصلاحات تشريعية موجهة لمكافحة الفساد، بحكم أن الثورة كانت فرصة لفهم أعمق لظاهرة الفساد المعقدة؛ ولذلك كان تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقّعتها تونس منذ

32 الرديسي، ص 11.

33 Adnen Nouioua, "La lutte contre la corruption et le droit international," Thèse de doctorat en droit public, Université de Tunis Al Manar, Faculté de droit et des sciences politiques, Tunis, 2018; Mireille Delmas-Marty, *Le relatif et l'universel: Les forces imaginantes du droit* (Paris: Editions du Seuil, 2004).

34 Philippe Janot, "Firmes Transnationales, Corruptions, États," *Annuaire Français de Droit International*, vol. vi (2005), p. 426.

عام 2004، وصادقت عليها في عام 2008، من بين أول التدابير المتخذة بهدف تقييم مدى تلاؤم المنظومة القانونية مع تلك الاتفاقية وسنّ النصوص الضرورية لمحاربة الفساد.

في السياق ذاته، تضمّن الدستور التونسي الصادر في 27 كانون الثاني/يناير 2014 قواعد متصلة بمكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة، مقتدياً في ذلك بالدساتير الحديثة التي سنّتها دول مرّت بمراحل انتقال ديمقراطي مهمة، مثل بعض دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الأفريقية⁽³⁵⁾. وحوى الباب الأول من الدستور المتعلق بالمبادئ العامة مجموعةً من الالتزامات والتوجّهات العامة، مثل التزام الدولة بحسن التصرف في المال العمومي، وهو ما نصّ عليه بوضوح الفصل العاشر من الدستور حين أكد أن "تحرص الدولة على حُسن التصرف في المال العمومي وتتخذ التدابير اللازمة لصفه حسب أولويات الاقتصاد التونسي وتعمل على منع الفساد وكل ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية"⁽³⁶⁾.

يمكن اعتبار دسترة مكافحة الفساد من أهم التدابير التي اتُخذت في تونس؛ بالنظر إلى كون الدستور يعلو سائر النصوص القانونية الأخرى، وبالنظر إلى أنه يمثل في مضمونه عقداً تُقرُّ أطرافه بمقتضاه ضرورة مكافحة الفساد، بقطع النظر عن اختلافاتهم الفكرية أو السياسية أو الحزبية. لكن الصعوبة تكمن في أن تطبيق بنود مكافحة الفساد يُصبح مرتبطاً بتطبيق سائر بنود الدستور الأخرى، وخاصةً تلك البنود المرتبطة باحترام حقوق الإنسان، وبالتوازن والرقابة بين مختلف السلطات؛ ما يُمكن السلطة من أن تُحدّ السلطة، وهي مسائل لا يمكن أن تتحقق بالسرعة المطلوبة خلال الفترات الانتقالية؛ بالنظر إلى ثقل تركة الاستبداد وضعف الثقافة الدستورية في المجتمع⁽³⁷⁾.

إضافة إلى الدستور، تحتوي المنظومة القانونية في تونس اليوم مجموعةً من النصوص الرادفة لمكافحة الفساد، مثل القانون المتعلق بإحداث القطب القضائي الاقتصادي والمالي، والقانون المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وقانون الحق في النفاذ إلى المعلومة، وقانون حماية المبلّغين، والقانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح في القطاع العام⁽³⁸⁾.

أما من الناحية المؤسسية، فُخّصّ الباب السادس من الدستور للهيئات الدستورية المستقلة، وهي هيئات تتولّى مهمات متعددة، مثل الإشراف على الانتخابات، أو حماية حقوق الإنسان، أو تعديل الإعلام السمعي البصري وحماية البيئة، وتُساعد النشاطات التي تقوم بها على الحدّ من الفساد في المجالات الموكلة إليها⁽³⁹⁾. وفي ما يتصل بمكافحة الفساد، نصّ الفصل 130 من الدستور التونسي على إحداث "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد"، وقد عهد إليها أن تُساهم في "سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها ونشر ثقافتها وتعزيز مبادئ

35 ينظر مثلاً:

André Cabanis & Michel Louis Martin, "De la dénonciation de la corruption à la recherche de la transparence dans le constitutionnalisme d'Afrique francophone," in: Mohamed Naceur Loued et al. (eds.), *Transparence financière et réformes institutionnelles* (Tunisie: Faculté des sciences juridiques, économiques et de gestion de Jendouba, 2008), pp. 69-77.

36 الفصل 10 من الدستور التونسي.

37 Michel Dobry, "Les voies incertaines de la transitologie: Choix stratégiques, séquences historiques, bifurcations et processus de path-dependence," *Revue Française de science politique*, vol. 50, no. 4-5 (2000), p. 585.

38 الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، ط 3 (تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2019).

39 ينظر: الفصول 125-130 من الدستور التونسي.

الشفافية والنزاهة والمساءلة"، كما "تتولى الهيئة رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص، والتقصّي فيها، والتحقّق منها، وإحالتها على الجهات المعنية"⁽⁴⁰⁾.

تعتبر "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد" الهيكل الذي سيخلف "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" التي بُعثت في عام 2012، والتي خلّفت بدورها "اللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد"⁽⁴¹⁾. وتمتعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بصلاحيات ذات صبغة زجرية، وأخرى وقائية؛ مثل تلقي الشكاوى بشأن أفعال فساد والتحقيق فيها وإحالتها إلى الجهات الإدارية والقضائية المختصة، وجمع المعطيات والبيانات والإحصاءات، ونشر الوعي الاجتماعي بالمخاطر الناجمة عن الفساد، وإصدار تقارير في ذلك⁽⁴²⁾. وبذلت الهيئة في هذا المجال جهوداً مهمة من أجل وضع بنية تحتية تشريعية ومؤسسية ومجتمعية لمكافحة الفساد، لكنها اصطدمت بصعوبات واقعية وقانونية تعود في الأساس إلى ضعف الصلاحيات الزجرية المسندة إلى الهيئة نفسها، فهي ليست من صنف الهيئات التي تمتلك صلاحيات الضابطة العدلية الشبيهة بالصلاحيات التي تتمتع بها هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا على سبيل المثال، والتي تُمكنها من القبض على المشتبه فيهم والتحقيق معهم وحجز الوثائق والأدلة، وهو ما لم يُسمح للهيئة في تونس بأن تكون الجهاز المركزي في ردع الفاسدين⁽⁴³⁾.

يبرز في هذا المجال الدور الوقائي الذي اضطلعت به هيئة الحقيقة والكرامة التي أسندَ إليها قانون العدالة الانتقالية مهمة البحث عن مواطن الخلل السابقة في تسيير الدولة، و"صياغة التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية والقضائية والإعلامية والتربوية والثقافية وغرلة الإدارة، وغيرها من التوصيات والاقتراحات التي تراها ضرورية لتجنّب العودة إلى القمع والاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان وسوء التصرف في المال العام"⁽⁴⁴⁾. وتضمّن تقريرها الصادر في عام 2019 مجموعة من التوصيات تتعلق على سبيل المثال بتطوير التشريع في المجال العقاري، وإرساء مناخ من الشفافية في المجال المالي والبنكي والجباي، وحماية الثروات الطبيعية⁽⁴⁵⁾.

2. دور الإصلاحات السياسية في الوقاية من الفساد

يشير عدد من البحوث والدراسات إلى أنه من غير الممكن تصوّر سياسات لمكافحة الفساد في سياق غير ديمقراطي⁽⁴⁶⁾. ويسمح ذلك بتأكيد أن الفساد المقترن بالاستبداد يُضعف، أو يُبطل، مفعول بعض التدابير؛ من قبيل المصادقة على

40 الفصل 130 من الدستور التونسي.

41 "المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2012، المؤرخ في 14 نوفمبر 2012، المتعلّق بمكافحة الفساد"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 88 (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، ص 2746.

42 ينظر مثلاً: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التقرير السنوي لسنة 2017 (تونس: 2018)؛ نزار البركوتي، "مكافحة الفساد في القطاع العام: مقارنة في تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، 2016.

43 "Un exemple étranger d'agence anticorruption: l'instance nationale de lutte contre la corruption de Tunisie," in: Service central de prévention de la corruption, *Rapport pour l'année 2013 au premier ministre et au garde des sceaux, ministre de la justice* (Paris: Direction de l'information légale et administrative, 2014), p. 279, accessed on 14/6/2020, at: <https://bit.ly/2YzfmzH>

يمكن الاطلاع على صلاحيات الهيئة الماليزية لمكافحة الفساد، في: <https://bit.ly/34AVgXb>

44 الفصل 43 من قانون العدالة الانتقالية.

45 الجمهورية التونسية، هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير الختامي الشامل.

46 Michael Johnston, "Corruption et démocratie: Menaces pour le développement, possibilités de réforme," *Tiers-Monde*, vol. 41, no. 161 (2000), p. 116; Yves Mény et al. (eds.), *Démocratie et corruption en Europe* (Paris: La découverte, 1995).

اتفاقية دولية لمكافحة الفساد، أو سنّ تشريعات وطنية لدعم الشفافية في الحياة العامة، مثل قوانين التبليغ عن الفساد أو التصريح بالمكاسب والممتلكات. وتبعاً لذلك، تصير التدابير التقنية غير ذات أثر في الواقع إذا لم ترافقها ولم تعاضدها تدابير جوهرية تسعى لدفع التنمية السياسية ودعم الديمقراطية على وجه الخصوص.

تعتبر الديمقراطية مثلما ضبط مفهومها فقيه القانون الدستوري، جورج فيدال، إطاراً لسلطة تستمد شرعيتها من الشعب، ولتعدد الآراء وتقسيم السلطة وضمان الحقوق والحريات ودولة يخضع فيها الجميع للقانون⁽⁴⁷⁾. يساعد مفهوم الديمقراطية على تلمّس الدور الذي يمكن أن تقوم به في مكافحة الفساد؛ إذ تعمل مطهراً للحياة السياسية من رجال السياسة الذين تعلق بهم شبهات فساد، كما أنها تعطي فرصة، أو تزرع الأمل لدى الناخبين، بشأن إمكان غرلة السياسيين والتخلص من الفاسدين عن طريق عدم التصويت لهم في المواعيد الانتخابية الدورية وليس عن طريق العنف، كما يمكن أن تضمن الديمقراطية هامشاً من الحريات، يراقب فيه المحكومون الحكام ويردّون عليهم الفعل كلما أصابهم مسّ من الفساد⁽⁴⁸⁾. وتعمل سياسات مكافحة الفساد بدورها على دعم الديمقراطية وتعزيزها من منطلق أنها تحمي نزاهة العمليات الانتخابية وحريتها، كما تحدّ من سيطرة أقلية من أصحاب النفوذ المالي على الانتخابات، وتمنع تسرّبهم أو تحكّمهم المباشر في سلطة القرار من أجل التأثير في السياسات العمومية، خدمةً لمصالحهم الاقتصادية والسياسية الخاصة⁽⁴⁹⁾.

قدّمت تونس بمناسبة الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، التي جرت في أواخر عام 2019، مثالاً للكيفية التي تعمل بها الآليات الديمقراطية في مكافحة الفساد، فقد وضعت هذه الانتخابات في دورها الثاني مرشّحين، فاز أحدهما على الرغم من أنه كان موقوفاً في السجن على ذمة التحقيق في جرائم فساد⁽⁵⁰⁾. تسمح قراءة تلك النتائج بالقول إنّ استعمال المال ذي المصادر غير الشرعية قد يساهم في استمالة جزء من الناخبين الذين تدفعهم مصالحهم المباشرة إلى التصويت لمرشحين اختلط عندهم المال الآتي من الفساد بالمال الآتي من مصدر شرعي. غير أن نتائج الدور الثاني التي أفرزت فوز المرشح قيس سعيد بمنصب رئاسة الجمهورية التونسية، تؤكد - على نحو لا يدع مجالاً للشك - أن غالبية الناخبين استنفرت في نهاية المطاف للحيلولة دون وصول مرشح تحوم حوله شبهات فساد على حساب مرشح مشهود له بالنزاهة.

يطرح في إطار علاقة الديمقراطية بمكافحة الفساد إشكال واقعي مرتبط بالقول بتفاقم الفساد أو استقراره في فترات الانتقال الديمقراطي؛ ففي تونس تذهب بعض المؤشرات والدراسات إلى انفجار الفساد واستشرائه في المراحل التي

47 يقول الفقيه الفرنسي جورج فيدال: "إننا انطلاقاً من بعض الأحداث التي شهدتها عدد من الدول في العالم، نمتلك من الديمقراطية تعريفاً أقل صرامة علمية وأكثر تجريباً، مستمداً من فكرة أنه إذا كنّا لا نستطيع تعريف الديمقراطية بدقة، فإنه في إمكاننا تجميع عناصرها. إنها بدهية سلطة تستمد شرعيتها من الشعب عن طريق الانتخابات على وجه الخصوص وتعدّد الآراء والأحزاب السياسية، وتقسيماً للسلطة نُسَمِّيه فضلاً بينها في بعض الحالات، وهي ضمان للحقوق والحريات، وكمكمل لما سبق، دولة قانون بمعنى منظومة لا يفلت فيها أي هيكل من هياكل الدولة من الخضوع إلى القاعدة القانونية، تماماً مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الأفراد".

Georges Vedel, "Introduction à la justice constitutionnelle," in: *La justice constitutionnelle*, Table ronde de Tunis, 13-16 Octobre 1993 (Tunis: CERP, 1995), p. 21.

48 Philippe Bezes & Pierre Lascombes, "Percevoir et juger la corruption politique. Enjeux et usages des enquêtes sur les représentations des atteintes à la probité," *Revue Française de Science Politique*, vol. 55, no. 5-6 (2005), p. 757.

49 Ibid.

50 "تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019/10/17، شوهد في 2020/6/14، في: <https://bit.ly/32mGTV7>

تلت الثورة، وإلى تأكيد عجز الدولة عن إيجاد الحلول الناجعة للحدّ من تفاقمه⁽⁵¹⁾. يتأكد لنا ذلك من خلال تراجع مرتبة تونس في مؤشر مدركات الفساد الذي تُصدره منظمة الشفافية العالمية، كما يمكن استخلاص ذلك من المؤشر العربي لعام 2017/ 2018 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على سبيل المثال، حيث أفاد 79 في المئة من المستجيبين أن الفساد "مستشرّ جداً" في تونس⁽⁵²⁾.

تقتضي المنهجية العلمية تدقيق بعض التعميمات المرتبطة بتونس التي مثّلت قبل عام 2011 نموذجاً للدول التي يسيطر عليها الفساد الكبير المقترن بالاستبداد السياسي، حيث "تفشّى الفساد على امتداد 23 سنة من سوء الحكم في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي وحزبه التجمع الدستوري الديمقراطي"⁽⁵³⁾. ويمكن القول في هذا السياق إن الثورة التي حصلت في تونس ساهمت في تخليص الدولة والمجتمع من حكم الأقلية المحتركة للسلطة والثروة؛ فما دام الارتداد إلى حكم تلك الأقلية لم يحصل، يصير من المنطقي تأكيد انحسار الفساد، وأما ما يبدو تفاقماً للظاهرة فهو، في الحقيقة، عائد إلى عاملين رئيسيين يتمثل أولهما في عدم دقة المفهوم؛ ما أدى إلى فتح الباب أمام التعميمات الخاطئة التي يصير معها كل خطأ أو سوء تصرف أو تدبير فساداً. أما ثانيهما، فهو يرتبط بالهامش الكبير من حرية التعبير الذي يجعل مشكلات الفساد تحتل حيزاً مهماً من النقاش العام؛ ما قد يدفع إلى الظن باستشرائه. والحال أن الأمر مرتبط بشفافية المعلومات والمعطيات التي يجري تداولها في وسائل الإعلام، وفي النقاش العمومي، وهو عامل مساعد، في جوهره، على انكشاف الفساد بحجمه الكبير، أو الصغير، وتقلّصه.

يكمن حصر الإشكال، بصفة عامة، في الصعوبات التي تعترض الدولة في مجال مكافحة الفساد خلال فترات الانتقال الديمقراطي، وهي صعوبات أرجعها الباحثون إلى أسباب متعددة، أهمها ثقل التركيبة التي يُخلّفها النظام الاستبدادي، على نحو لا يسمح بالتغيير السريع للأوضاع؛ ما يضطر الدولة والمجتمع إلى التعايش المؤقت مع بعض مظاهر الفساد. يضاف إلى ذلك أن المؤسسات الضعيفة الموروثة عن الماضي الدولة لا تساعد على التحرك الناجع، وأن إصلاحها يتطلّب مدة زمنية قد تنتعش خلالها بعض مظاهر الفساد. غير أنّ ترسخ التقاليد الديمقراطية وتوسّع هامش الحريات يُساعدان الدولة تدريجياً على مغالبة الفساد والحدّ من تأثيره في الحياة العامة⁽⁵⁴⁾. ولهذه الأسباب، فإن المأمول في فترات التحوّل الديمقراطي ليس القضاء على الفساد بصورة جذرية، إنّما إطلاق سياسات تستهدف محاصرته، وهي سياسات تتطوّر ويمكن تقييمها بالاعتماد على ما يصدر من قرارات سياسية وقضائية تثبت، على نحو لا يدع مجالاً للشك، أن الدولة متحفّزة ضد الفساد، وأنها لا تنتفي ولا تتهاون في الحسم مع ظاهرة يعتبرها بعضهم "المحاولة الأكثر جدية للإطاحة بدولة القانون والمجتمع الديمقراطي"⁽⁵⁵⁾.

51 الانتقال المعطل في تونس.

52 تراوح الإجابات بين "لا أعرف" أو رفض الإجابة، و"غير منتشر على الإطلاق" و"منتشر إلى حدٍ قليل جداً"، وتحتصر كل هذه الإجابات في حدود 21 في المئة، و"مستشرّ جداً" التي تبلغ وحدها 79 في المئة، ينظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2017/ 2018، برنامج قياس الرأي العام العربي (أيار/ مايو 2018)، ص 98، في: <https://bit.ly/2LadHMF>

53 مركز العمليات الانتقالية الديمقراطية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد - أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2014، ص 14.

54 ينظر مثلاً:

Steven Heydemann, "Après le séisme. Gouvernement économique et politique de masse dans le monde arabe," *Critique internationale*, vol. 4, no. 61 (2013), p. 69.

55 Mireille Delmas-Marty & Stefano Manacorda, "La corruption, un défi pour l'État de droit et la société démocratique," *Revue de science criminelle*, no. 3 (1997), p. 69.

تقتضي الوقاية من الفساد، بواسطة إصلاحات ذات صبغة سياسية، وجود إرادة سياسية تراعي اختلاف الأولويات المطروحة من دولة إلى أخرى؛ وهو ما يمكن تبيّنه من خلال المقارنة بين الحالة التونسية والحالة المصرية على سبيل المثال. ففي تونس، مثل انتهاك حقوق الإنسان وغياب الحريات الأساسية عاملين مهمين في الانحراف بالنظام الرئاسي إلى نظام "رئاسوي"، استفرد فيه رئيس الدولة الأسبق بن علي (1987-2011) بالسلطة التنفيذية وطوّع السلطة التشريعية وأجهزة الدولة لمصالحه، على نحو لم يدع مجالاً لأي توازن بين السلطات قادر على الحدّ من نفوذه وردعه عن ولغ المال العام⁽⁵⁶⁾. ويصير من المنطقي، تبعاً لذلك، أن تُعطى الأولوية للإصلاحات ذات الصبغة السياسية التي ترسي نظاماً متوازناً تراقب السُّلطة فيه السُّلطة، وتضمن حدّاً أدنى من الحريات من شأنها أن تساعد المجتمع على التحرك ضد أشكال الانحراف بالنظام السياسي عن مقاصده⁽⁵⁷⁾.

أما في مصر، فيعتبر تدخل المؤسسة العسكرية في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية عقبةً تحول دون إرساء دولة ديمقراطية تُحرر إرادة الشعب، وتعمل من خلالها أجهزة الدولة على رفع التحديات التي تعرقل التنمية⁽⁵⁸⁾. ولا تبدو هناك قيمة في ظل هذا الوضع للنصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، إذا لم تتجه الإرادة السياسية نحو مراجعة دور المؤسسة العسكرية في المجالين السياسي والاقتصادي، وفي المجال المدني عموماً⁽⁵⁹⁾. ولا يتطلّب من الباحث جهد شديد العناء للوصول إلى حقيقة أنه لا يصير لقوانين مكافحة الفساد معنىً إلا إذا أُدرجت في سياق ديمقراطي تحرري تُضبط فيه حدود حركة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، ويكثر فيه المتربصون بالفساد، ويقبل عدد المُحصّنين ضد المحاسبة والمساءلة. أما في ما عدا ذلك، فإنّ رفع شعار مكافحة الفساد، في ظل أنظمة دكتاتورية أو مستبدّة أو غير مكتنزة بالديمقراطية والحريات الأساسية، يبقى شعاراً من دون جدوى ما دام لم يترجم بقوانين وقرارات معيّنة⁽⁶⁰⁾. ولهذا، بدت الحاجة مؤكدة في مصر إلى سنّ قانون للعدالة الانتقالية ذي أبعاد حقوقية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما نصّ عليه الدستور المصري لعام 2014، لكن أدى جنوح النظام السياسي المصري منذ عام 2013 نحو الانغلاق، إلى مراجعة هذا الخيار⁽⁶¹⁾.

نخلص، مما سبق، إلى أن ربط مكافحة الفساد بفكرة الديمقراطية وفكرة دولة القانون عامل داعم لجهود مكافحة الفساد، ويتّجه - بناءً على ذلك - إلى العدالة الانتقالية المتصلة بمكافحة الفساد باعتبارها تُدرج في إطار إيجاد الظروف المساعدة على دعم الديمقراطية ودولة القانون ومكافحة الفساد. ومن المؤكّد، في هذا الصدد، أنّ الترابط بين تصفية تركة الماضي وتبني سياسات تتجه نحو المستقبل غير مضمون دائماً؛ إذ يمكن أن نصوّر دولة تنطلق في تبني سياسات

56 لطفي طرشونة، "منظومة التسلّط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 جانفي 2011"، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، العدد 1 (2012)، ص 7.

57 المهدي مبروك، "الثورة التونسية الملهمة"، العربي الجديد، 2019/1/30.

58 عزمي بشارة، "الجيش والحكم عربيّاً: إشكاليات نظرية"، سياسات عربية، العدد 22 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 7؛ زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، سياسات عربية، العدد 24 (كانون الثاني/يناير 2017)، ص 81.

59 ينظر مثلاً: عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974-2010) (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011)؛ التقرير الذي أعدّه المستشار جنينة، ينظر: هشام جنينة، "دراسة عن تحليل كلفة الفساد في بعض القطاعات في مصر"، الجهاز المركزي للمحاسبات (مصر: 2017)، شوهدي في 2020/6/14، في: <https://bit.ly/3hkfl1A>. وحُكم لاحقاً على المستشار جنينة بالسجن نتيجة تصريحات إعلامية بشأن الفساد في مصر.

60 ينظر مثلاً: مصطفى العزب، "الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018؛ عبده موسى، "تركة مبارك لا تزال تحكم مصر: إلى أي وجهة تأخذنا الانتخابات البرلمانية المقبلة؟"، سياسات عربية، العدد 13 (آذار/مارس 2015)، ص 49.

61 ينظر مثلاً: عبد الفتاح ماضي، "مصر والحاجة إلى عدالة انتقالية شاملة"، الجزيرة نت، شوهدي في 2019/3/5، في: <https://bit.ly/2J0x7DN>

مكافحة الفساد وتنفيذها من دون الالتفات إلى الماضي، لكن يكتسي الربط أهميةً بالغة بالنسبة إلى الدول التي تسعى لترسيخ الديمقراطية؛ نظرًا إلى ثقل التركيبة وخطر الارتداد نحو الاستبداد والفساد المائل في هذه المراحل الصعبة التي لم ترسخ فيها قواعد مكافحة الفساد ومبادئها.

خاتمة

يسود في تونس انطباع بشأن تعثر جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك الجهود التي انصهرت في مسار العدالة الانتقالية، انطلاقًا من أن التدابير الجزائية لم تطل جميع المتورطين المحتملين في الفساد؛ ما يدفع إلى النظر إلى التدابير الوقائية بوصفها تكديسًا للنصوص القانونية غير ذات الجدوى، وتأسيسًا لهياكل خاوية غير قادرة على النهوض بمهامها المتصلة بمكافحة الفساد. يؤكد لنا ذلك أن الثقة التي تبث عنها الدولة باستمرار، في ما تتخذه من إجراءات ضد الفساد، ترتبط إلى حدٍّ ما بقدرتها على التعامل مع الفساد الذي استشرى سابقًا.

لم تشدَّ العدالة الانتقالية المرتبطة بمكافحة الفساد عن الانطباع المبني على عدم نجاحها في تحقيق أهم أهدافها، غير أن ذلك يجب ألا يؤدي إلى إعلان الفشل النهائي لهذا المسار؛ نظرًا إلى تواصل مسار الانتقال الديمقراطي في تونس الذي يعتبر المجال الوحيد الممكن لتطهير الحياة العامة والحياة السياسية من الفساد.

يتيح ترسيخ التجربة الديمقراطية في تونس فرصة أخرى لمعالجة أفعال الفساد التي ارتكبت قبل قيام الثورة، لكن يبقى النجاح في تحقيق هذه الغاية مرتبطًا بشرط جوهري يتمثل في إعادة قراءة الأسس النظرية التي تقوم عليها العدالة الانتقالية، على نحو يؤمن المرور من سياق الحلول الثورية إلى سياق الحلول الإصلاحية. من البديهي أن تقدم الدولة والمجتمع، في سياق العدالة الانتقالية، مجموعةً من الحلول النسبية والمتناسبة مع منطوق العدالة الانتقالية باعتبارها مختلفة عن العدالة التقليدية أو "الشكلية"، مثل تغليب العفو والمُضي في المصالحة، في مقابل تحقيق مكاسب مستقبلية متعددة، مثل استرجاع بعض الأموال المنهوبة والمُضي في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وخاصةً تأمين الانتقال نحو الديمقراطية.

كان لزامًا على الدولة السعي لتحقيق أهداف العدالة الانتقالية من كشف حقائق ومحاسبة ومصالحة، وهو ما لم يحصل؛ ولذلك تأرجحت العدالة الانتقالية المتصلة بالفساد بين متطلبات العدالة الانتقالية المرنة ومتطلبات العدالة الشكلية الصارمة، وخصوصًا في ما يتعلق بالمصالحة الاقتصادية التي تعتبر روح العدالة الانتقالية. وساهم عدم إنجاز المصالحة الاقتصادية في استمرار تداول حجم من الأموال في الحياة العامة مصدرها الفساد؛ ذلك أن بقاء رجال الأعمال المتورطين في الفساد تحت طائلة الابتزاز السياسي يدفعهم إلى البحث عن الحماية والحصانة عن طريق تمويل السياسيين الذين يحققون لهم تلك الغاية.

بناءً على ما سبق، يمكن تأكيد أن إعادة إطلاق جهود المصالحة الاقتصادية أضحت اليوم ضرورة لتطهير الحياة السياسية من المال الفاسد؛ ما من شأنه أن يدعم مسار الانتقال الديمقراطي. ويتطلب ذلك استكمال مسار العدالة الانتقالية على نحو مطابق لقواعد قانون العدالة الانتقالية ومبادئ الدستور، وبطريقة تُحيد الاعتبارات السياسية الظرفية.

في مقابل ذلك، تبرز أهمية الدولة الديمقراطية في كونها الإطار الأنسب لإيجاد بيئة طاردة للفساد؛ فالدولة الديمقراطية ليست دولة خالية من الفساد، لكن ترسخ الآليات الديمقراطية الإجرائية واتساع نطاق الحريات والفصل الواضح بين السلطات، تعتبر من العناصر التي تضمن المساءلة والمحاسبة وتساعد على المحاصرة الناجعة للفساد. وعلى النقيض من ذلك، يؤدي الاستبداد وغياب الديمقراطية إلى التغييرات العنيفة التي لا تضمن انتقالاً ديمقراطياً ولا مكافحة فساد.

المراجع

العربية

أبو الدهب، نهى. "سياسات العدالة الانتقالية في السياقات السلطوية: الحالة المصرية". موجز السياسة، مركز بروكنجز، الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر 2017. في: <https://brook.gs/2TErrDI>

باراني، زولتان. "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي". سياسات عربية. العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017). البركوتي، نزار. "مكافحة الفساد في القطاع العام: مقارنة في تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة". أطروحة دكتوراه في القانون العام. جامعة تونس المنار. كلية الحقوق والعلوم السياسية. تونس، 2016.

بشارة، عزمي. الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

_____. "الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية". سياسات عربية. العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2016).

بلكوش، الحبيب. "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي". سياسات عربية. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

بن عاشور، عياض. تونس: ثورة في بلد الإسلام. ترجمة فتحي بن الحاج يحيى. تونس: سيراس للنشر، 2018. توفيق، راوية. "هل الدولة والمجتمع مستعدان في مصر للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية؟ دروس من جنوب أفريقيا". سياسات عربية. العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014).

"تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية". تقدير موقف. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2019/10/17. في: <https://bit.ly/32mGTV7>

الجمعية العامة للأمم المتحدة. مجلس حقوق الإنسان. التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان (73/A/HRC/28). 5 كانون الثاني/ يناير 2015. في: <https://bit.ly/2HIL7FH>

الجمهورية التونسية. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. التقرير السنوي لسنة 2017. تونس: 2018.

_____. تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد. تونس: 2012.

تقييم الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 3 سنوات. تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، مؤسسة كونراد أدناور، 2014. في: <https://bit.ly/3fjUjrO>

الجمهورية التونسية. هيئة الحقيقة والكرامة. التقرير الختامي الشامل. تونس: كانون الأول/ ديسمبر 2018. في: <https://bit.ly/2RMXk9G>

الرديسي، حمادي. "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة". سياسات عربية. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016). السوسي، أحمد وآخرون. في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية. تونس: مجمّع الأطرش، 2015. صديقي، العربي. "التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركب". موجز السياسة. مركز بروكنجز. الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2019. في: <https://brook.gs/2Xfg2Yo>

طرشونة، لطفي. "منظومة التسلّط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 جانفي 2011". المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية. العدد 1 (2012).

عبد الرحيم، حافظ. الزبونية السياسية في العالم العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

عبد اللطيف، كمال. "العدالة الانتقالية والتحويلات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة". سياسات عربية. العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013).

العزب، مصطفى. "الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر". مركز الجزيرة للدراسات، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

فاروق، عبد الخالق. اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974-2010). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011.

الفرشيشي، وحيد. "هل تلتزم الدولة بتنفيذ نظام العدالة الانتقالية؟". ورقة مقدمة في ملتقى علمي: الدستور التونسي على محك السياسة. جمعية البحوث في الانتقال الديمقراطي. تونس، 25-26/1/2019.

الفرشيشي، وحيد [وآخرون]. العدالة الانتقالية في تونس: غياب إستراتيجية واضحة وغلبة الارتجال. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2012.

_____ . العدالة الانتقالية في تونس وصدر القانون! أكتوبر 2011 - ديسمبر 2013. تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية؛ الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية؛ UNDP، 2014. في: <https://bit.ly/2UtLnpR>

فكري، مروة. "مصالحات غير مكتملة قراءة نقدية في كتاب ثورات لم تنته: اليمن وليبيا وتونس بعد الربيع العربي". سياسات عربية. العدد 38 (أيار/ مايو 2019).

- مجموعة الأزمات الدولية. الانتقال-المعطل في تونس: فساد مالي ونعرات جهوية، تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 177. 10 أيار/ مايو 2017. في: <https://bit.ly/2XNXIu0>
- _____ . تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد، تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدد 168. بروكسال، 3 أيار/ مايو 2016. في: <https://bit.ly/3d3w9A5>
- مجموعة مؤلفين. أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- _____ . الثورات العربية: عسر التحوّل الديمقراطي ومآلاته. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. المؤشر العربي 2017 / 2018، برنامج قياس الرأي العام العربي (أيار/مايو 2018). في: <https://bit.ly/2LadHMF>
- مركز العمليات الانتقالية الديمقراطية. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مكافحة الفساد- أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. 2014.
- موسى، عبده. "تركة مبارك لا تزال تحكم مصر: إلى أي وجهة تأخذنا الانتخابات البرلمانية المقبلة؟". سياسات عربية. العدد 13 (أذار/ مارس 2015).
- مولاي عبد الكريم، مولاي أحمد. "الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية مقارنة أولية". تبين. العدد 11 (شتاء 2015).
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد. ط 3. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2019.

الأجنبية

- Bezes, Philippe & Pierre Lascoumes, "Percevoir et juger la corruption politique. Enjeux et usages des enquêtes sur les représentations des atteintes à la probité." *Revue Française de Science Politique*. vol. 55, no. 5-6 (2005).
- De Greiff, Pablo "Analyse du Projet de loi organique relative aux procédures spéciales concernant la réconciliation dans les domaines économique et financier. Rapporteur spécial sur la promotion de la vérité, de la justice, de la réparation et des garanties de non-répétition. at: <https://bit.ly/2tUKdb1>
- Delmas-Marty, Mireille & Stéfano Manacorda. "La corruption, un défi pour l'État de droit et la société démocratique." *Revue de science criminelle*. no. 3 (1997).
- Dobry, Michel. "Les voies incertaines de la transitologie: Choix stratégiques, séquences historiques, bifurcations et processus de path-dependence." *Revue Française de science politique*. vol. 50, no. 4-5 (2000).

Heydemann, Steven. "Après le séisme. Gouvernement économique et politique de masse dans le monde arabe." *Critique internationale*. vol. 4, no. 61 (2013).

Hibou, Béatrice. *La force de l'obéissance: économie politique de la répression en Tunisie*. Paris: La découverte, 2006.

Janot, Philippe. "Firmes Transnationales, Corruptions, États." *Annuaire Français de Droit International*. vol. vi (2005).

Johnston, Michael. "Corruption et démocratie: Menaces pour le développement, possibilités de réforme." *Tiers-Monde*. vol. 41. no. 161 (2000).

La justice constitutionnelle. Table ronde de Tunis, 13-16 Octobre 1993. Tunis: CERP, 1995.

Loued, Mohamed Naceur et al. (eds.). *Transparence financière et réformes institutionnelles*. Tunisie: Faculté des sciences juridiques, économiques et de gestion de Jendouba, 2008.

Mény, Yves et al. (eds.). *Corruption et démocratie en Europe*. Paris: La Découverte, 1995.

Nouioua, Adnen. "La lutte contre la corruption et le droit international." Thèse de doctorat en droit public. Université de Tunis Al Manar. Faculté de droit et des sciences politiques. Tunis, 2018.

Service central de prévention de la corruption. *Rapport pour l'année 2013 au premier ministre et au garde des sceaux, ministre de la justice*. Paris: Direction de l'information légale et administrative, 2014.

Taleb, Akila. "Les procédures de Guilty Plea: Plaidoyer pour le développement des formes de justice négociée au sein des procédures pénales modernes." *Revue internationale de droit pénal*. vol. 83. no. 1 (2012).

مراجع إضافية

بن عاشور، رافع وآخرون. *الذساتير العربية الجديدة*. تونس: 2015.

جميل، محمد نبيل. "العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان". أطروحة دكتوراه في القانون العام. جامعة تونس المنار. كلية الحقوق والعلوم السياسية. تونس، 2018.

ليمام، محمد حليم. *الفساد النسقي والدولة الاستبدادية: حالة الجزائر، 1962-2016*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

Boniface, Pascal. "La lutte contre la corruption, nouveau paradigme des relations internationales." *Revue internationale et stratégique*. no. 101 (2016).